الأمم المتحدة

E/CN.5/2014/NGO/32

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
20 November 2013
Arabic
Original: English

لجنة التنمية الاجتماعية

الدورة الثانية والخمسون

١١-٢١ شباط/فبراير ٢٠١٤

متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة: الموضوع ذو الأولوية: التشجيع على تمكين الأفراد في سياق القضاء على الفقر والإدماج الاجتماعي وتحقيق العمالة الكاملة وتوفير فرص العمل اللائق للجميع

بيان مقدم من جماعة السيدة العذراء والراعي الصالح للأعمال الخيرية، منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يُعمم وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

111213 111213 13-57403X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

بيان

''التمكين'' مفهوم يستخدم نُهجا متعددة الأبعاد بهدف ترويجه. ويشير تحقيق القضاء على الفقر، والإدماج الاجتماعي، والعمالة الكاملة والعمل اللائق إلى الأفراد والمجتمعات المحلية حققت درجة ما من التمكين. وقد استخدم دنكان غرين في ورقته المرجعية التي أعدها لاجتماع فريق الخبراء المعني بسياسات واستراتيجيات التشجيع على تمكين الأفراد في سياق القضاء على الفقر، والإدماج الاجتماعي والعمالة الكاملة والعمل اللائق للجميع، الذي عُقد في نيويورك في ١٠ و ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، بعنوان ''دور الدولة في تمكين الفقراء والفئات والأفراد المستبعدين''، تعريفا للتمكين يقوم على بحث روزالند أيبن المعنون ''دعم سُبل تمكين المرأة: دليل موجز لمنظمات التنمية الدولية''، (بحث في سياسات السبل (برايتون، ٢٠١١)). ويحدث التمكين عندما يكون الأفراد والفئات المنظمة قادرين على تصور عالمهما على نحو مختلف وتحقيق تلك الرؤية بتغيير علاقات القوة التي أبقتهم في الفقر وكتمت صوتهم وحرمتهم من استقلالهم''. وسبب اختيار دنكان غرين هذا التعريف هو أنه يضع قضية التمكين مباشرة في عقول وقلوب الأفراد والمجتمعات التي تعيش في فقر، سعيا إلى تحقيق توازن عادل بين زيادة إحساسهم بالقوة وإجراء تغييرات هيكلية في المؤسسات والسياسات اللازمة للتحرر. ويؤكد التعريف على محورية ''القوة'' للتمكين.

الحالة

يعرض هذا البيان ممارسة جيدة في التمكين. فمنظمة أخوات الراعي الصالح في جمهورية الكونغو الديمقراطية تعمل في موقع مشروع قريب من كولويزي. ويقع الموقع في حزام النحاس الذي يحتوي على موارد من النحاس، والكوبالت، والزنك واليورانيوم على مستوى عالمي. وقد نمت المجتمعات في المنطقة نتيجة للهجرة الاقتصادية استجابة لطلب تلك المناجم للأيدي العاملة و لم تكن قط جزءا من نظام لتخطيط الحضر. ويفتقر هؤلاء الأفراد إلى الخدمات والهياكل الأساسية التي تمس الحاجة إليها. وتتسم حياة هذه المجتمعات بالفقر، والقلاقل الاجتماعية والافتقار إلى فرص الحصول على العمل الكريم. ويقع الأفراد ضحايا لانتهاكات حقوق الإنسان، والتشريد القسري، وسوء المعاملة، والتحرش، والابتزاز والعنف، حيث تُمنح امتيازات استخراج المعادن إلى شركات دولية. ويؤدي الفقر المدقع، والجوع والمنافسة إلى حدوث صراع وتوترات في المجتمعات المحلية، التي يُزيد الكحول وتعاطي المخدرات من تأججها. ويؤدي التكوين المتعدد الإثنيات للمجتمعات المحلية دورا أيضا في تفاقم الانقسام والتفكك الاجتماعي.

وتمثل النساء، والبنات والأطفال أضعف الفئات. والتفاوتات بين الجنسين عميقة الجذور في المواقف والممارسات التقليدية، وتنشأ أيضا من السياسات والتشريعات التي تعزز التمييز بين الجنسين. ويتفاقم هذا الضعف بسبب مواد التشريع التمييزية التي تدعم إخضاع الزوجة والتقاليد مثل الزواج المبكر وتعدد الزوجات. ويقل أيضا احتمال اشتراك المرأة في القوة العاملة منه للرجل لأنها يجب أن تحصل على إذن الزوج للقيام بذلك. وفضلا عن ذلك، يقل احتمال التحاق البنات بالمدارس منه للبنين في جميع الأعمار.

وهناك قبول ساحق للعنف ضد المرأة من النساء والرجال على حد سواء في المجتمع المحلي. بل إن الفتيات المراهقات يوافقن على أنه توجد أوقات تستحق فيها المرأة الضرب. وأشكال العنف التي تمارس في الشراكات الحميمية تشمل العنف النفسي والبدني وكذلك الجماع القسري. وإلى جانب التساهل العام مع العنف هناك افتقار عام في الافصاح عن العنف أو مناقشته في المجتمع المحلي. وثقافة الاعتماد الاقتصادي على الرجل والافتقار إلى حقوق الملكية يتركان النساء والبنات عرضة للعنف الجنسي والجنساني. ويضطر كثيرات إلى ممارسة تكتيكات للبقاء على قيد الحياة تشمل العمل في مجال الجنس، مما يعرضهن لخطر الاصابة بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز.

بحث

أجرت منظمة أخوات الراعي الصالح بحثا مستخدمة أداتين منهاجيتين متكاملتين: نهجا قائما على المشاركة يشمل الإدارة العامة، والمجتمع المدني والأطراف الفاعلة في القطاع الخاص والمجتمع المحلي في كولويزي وعنصر بحث قائم على مشاركة المجتمع المحلي، يقابل النساء، والبنات والأطفال ضحايا العنف والاستغلال. وأخذ البحث في الحسبان أيضا استراتيجية الحكومة للنمو والحد من الفقر وإطار عمل المساعدة القطرية لشركاء التنمية لجمهورية الكونغو الديمقراطية وبرامج الشركاء المحليين في كولويزي وحولها.

النتائج الأولية

كان إجراء التقييم الأولي للمشروع بمثابة عامل حفاز للحوار المجتمعي الجماعي وبداية لـ ''التمكين'' حيث بدأ الأفراد والمجتمعات المحلية يتصوران عالمهما على نحو مختلف. وبدأ الاحساس بـ ''القوة الداخلية''، وهي الأولى في نموذج لـ ''ثلاث قوى'' قدمها دنكان غرين في بحثه. وأدى استخدام أدوات منهجية – أفرقة مناقشة، ومقابلات بشأن تاريخ الحياة من خلال القيام بزيارات منزلية، ومقابلات مع مُبلغين رئيسيين، وتقييمات ريفية قائمة على المشاركة، وعمليات لرسم الخرائط، ومقابلات منظمة ومقابلات مع أصحاب المصلحة

الرئيسيين بما في ذلك الحكومة، إلى ظهور ''القوة الداخلية''. وظهر إحساس بالصواب، والكرامة والحق في التعبير عن الرأي من خلال الطريقة الحساسة والأخلاقية التي أُجري بها التقييم والمهارات الشخصية للقائمين بالمقابلات. واستُخدمت التوصيات الأخلاقية والمتعلقة بالأمان الصادرة عن منظمة الصحة العالمية لأغراض بحث العنف المترلي ضد المرأة كمبادئ إرشادية.

وكيف يكتسب الفقراء والفئات والأفراد المستبعدون القوة والقدرة على ممارستها؟ يقول دنكان غرين في مقاله، ''هذه القوة تُشاهد على أفضل وجه كقوة خفية تربط الأفراد والجهات الفاعلة، في حالة تدفق وإعادة تفاوض دائمين. وتمكين الفئات والأفراد المستبعدين يتضمن إعادة توزيع القوة. لكي تتراكم في أيدى النساء والرجال الذين يعيشون في فقر.

وقد بدأ المجتمع المحلي عملية الانتقال من ''القوة الداخلية'' إلى ''القوة لـ'' وهي الثانية في نموذج ''القوى الثلاث''. وأدى الاحساس بـ ''القوة الداخلية'' إلى إشعال الأمل والقدرة على التصور على نحو مختلف. ويتجلى هذا في الأفعال التي تحدث بالفعل في المجتمع المحلي. فقد تقدم ما يصل إلى ٦٠٠ طفل للحصول على التعليم النظامي، وبدأ التحدث عن حقوق الطفل والإبلاغ الذاتي عن قضايا حماية الطفل. وتناقش المجتمعات المحلية سُبل العيش البديلة في الزراعة وتربية الحيوانات لضمان الأمن الغذائي. وتكسر جماعات النساء والبنات حاجز الصمت حول التمييز والعنف الجنسانيين، بما في ذلك العنف الجنسي. ويجتمع الأفراد في المجتمعات المحلية ويتكلمون بحرية عن إمكانيات العمل المشترك تجاه القضاء على الفقر، والإدماج الاجتماعي والعمل اللائق. وتؤكد معايشة الاحساس بالشخصية، والكرامة والاحترام رغبة الأفراد وقدرتهم على التصرف معا بطريقة خلاقة.

والانتقال من ''القوة لـ'' إلى ''القوة بـ'' وهي الثالثة في نموذج ''القوى الثلاث''، يشكل تحديا هائلا حيث يتطلب من الحكومة وشركات استخراج المعادن، إلى جانب المجتمع المحلي، إيجاد أرضية مشتركة بين المصالح المختلفة وبناء مواطن القوة الجماعية. وتتسم مناقشة طرق التقدم إلى الأمام، والتفاوض بشأنها وتنفيذها للوفاء بجميع حقوق الإنسان، ومعالجة القضاء على الفقر والعمل اللائق بأنها أمور أساسية لجدول الأعمال. والعملية بادئة، وتبشر بأن تكون عملية شاملة، تعالج الجوانب المتعددة الأبعاد للفقر في آن واحد في حوارات تتسم بالاستماع والاحترام المتبادلين. والبدايات الدقيقة لـ ''القوة بـ'' التي أطلقت في عملية البحث مستمرة في التطور. وتجرى مناقشات فيما يتعلق بكيفية التأثير على مشغلي المناجم والحكومة لتنفيذ القوانين القائمة بالفعل. وتشمل نواتج المشروع ''تناقص التمييز بين الجنسين من خلال التمكين الاجتماعي، والسياسي والاقتصادي للنساء والبنات وتعزيز المواطنة المترابطة لإشراك الحكومة من أجل التوزيع العادل للموارد ومساءلة شركات استخراج المعادن''.

التوصيات

ندعو الحكومات إلى:

- كفالة التمكين القانوني للأفراد الذين يعيشون في فقر.
- استخدام المبادئ التوجيهية المتعلقة بالفقر المدقع وحقوق الإنسان التي اعتمدها مجلس حقوق الإنسان في قراره ١١/٢١ المؤرخ ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان: تنفيذ إطار الأمم المتحدة ''الحماية، والاحترام والانتصاف'' الذي أيده مجلس حقوق الإنسان في قراره ٤/١٧ المؤرخ ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١١.
- تنفيذ توصية منظمة العمل الدولية رقم ٢٠٢ (٢٠١٢) بشأن الحدود الدنيا الوطنية للحماية الاجتماعية.
- وضع القواعد المنظمة لقوى الشركات الدولية لاستخراج المعادن من خلال آليات ملزمة قانونا مثل حقوق الإنسان، والكرامة، والأمان والعمل اللائق للمواطنين.
- تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥ على النحو الملتزم به في الوثيقة الختامية للمناسبة الخاصة المعقودة في سياق متابعة الجهود المبذولة صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، المعتمدة في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣.
- تنفيذ التوصيات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة.
- تخصيص الموارد من أجل إحداث التغيير.

وأي واحدة من التوصيات التي اعتمدتها الحكومات الوطنية جديا بغية التقدم إلى الأمام يمكن أن تُحدث سلسلة ردود فعل قوية، وتفتح المجال أمام الممارسات الجيدة وتُحدث تقدما هاما في تمكين الأفراد والمجتمعات المحلية التي تعيش في فقر، فهل لدى الحكومات الإرادة السياسية والتصميم للدخول في حوار مع المواطنين في ''القوة بـ'' و ''القوة لـ'' لإحداث التغييرات الهيكلية للمؤسسات والسياسات التي تشجع تمكين الأفراد؟

---

* ملحوظة: هذا البيان أيدته المنظمات غير الحكومية التالية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس: جمعية سانت فنسنت دي بول لبنات المحبة، والمنظمة الكرملية غير الحكومية، ومؤتمر القيادة الدومينيكية، والاتحاد الدولي للشيخوخة، والرابطة الدولية لراهبات تجلي السيدة العذراء، ومنظمة الآلاميين الدولية، ومؤسسة الإرساليات الساليزية، وجيش الخلاص، والاتحاد الدولي لجمعية سانت فنست دي بول، واتحاد راهبات المحبة ومنظمة يونانيما الدولية ومنظمة فيفات الدولية.